المحافظ الإلكترونية -دراسة تأصيلية تطبيقية-

E-Wallet -A foundation applied study-

د. هاجد بن عبدالهادي العتيبي
أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإسلامية المعاصرة، جامعة المجمعة
البريد الالكتروني: h.alotaibi@mu.edu.sa

Dr. Hajed A. Alotaibi
Assistant Professor at Contemporary
Islamic Studies Department,Majmaah University,
email: h.alotaibi@mu.edu.sa

https://doi.org/10.56760/ZUFR5920

ملخص البحث

المحافظ الرقمية من المسائل الفقهية الحديثة المعاصرة سواء كانت مربوطة بشركة مثل: شركة الاتصالات السعودية STCأو بمصرف ما؛ مثل: مصرف الإنماء. هذه المحافظ الرقمية تعتبر أسلوبا جديدا من أساليب التقنية المالية "فنتك" التي تطلبتها الحياة المدنية المعاصرة بسرعتها في الاتصالات وتبادل المعلومات. تقدم هذه المحافظ الرقمية عدداً من الخدمات والمميزات والعمولات،مثل: تسهيل عمليات الشراء والدفع والتسوق الإلكتروني وسداد الفواتير وتحويل الأموال محليا و دوليا. يضاف لذلك، أن بعض المحافظ الرقمية تمنح هدايا وعمولات تتمثل في مبلغ مالي أو هدية عينية عند استخدام المحافظ الرقمية بشروط معينة. ومن هنا، فإن هذا البحث يناقش تلك المسائل الفقهية التي نشأت بسبب التعامل مع هذه المحافظ الرقمية، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: مفهوم المحفظة الرقمية والخدمات التي تقدمها. والمبحث الثاني: توصيف عمليات المحافظ الرقمية وحكمها في الشريعة الإسلامية. والمبحث الثالث: تطبيق على بعض فتاوى و قرارات اللجان الشرعية بشأن المحافظ الرقمية في المملكة العربية السعودية. وقد أجاب البحث على أسئلة مهمة، مثل: ما توصيف عمليات المحافظ الرقمية في الشريعة الإسلامية وما حكمها؟ وماحكم الهدايا والعمولات والرسوم على استخدام المحافظ الرقمية؟ هذا، ومن خلال تطبيق المنهج الاستقرائي والتحليلي والتطبيقي للتعرف على التأصيل الشرعي لتلك المسائل المهمة في الفقه الإسلامي؛ فإن الدراسة طبقت على بعض قرارات وفتاوى اللجان الشرعية الموجودة بالمملكة العربية السعودية بهذا الشأن؛ وهي قرار واحد وفتوى واحدة.كما توصل البحث إلى نتائج مهمة، منها:

Abstract

Digital wallets are among the modern and contemporary issues of jurisprudence, whether they are linked to a company such as: the Saudi Telecom Company (STC) or a bank; Ex: Alinma Bank. These digital wallets are considered a new method of financial technology "Fintech" which is required by contemporary civil life with its speed in communication and information exchange. These digital wallets offer a number of services, features, and commissions, such as: facilitating purchases, payments, online shopping, bill payments, and transferring funds locally and internationally. In addition, some digital wallets give gifts and commissions, which are a sum of money or a gift in kind when using digital wallets under certain conditions. Hence, this research discusses those jurisprudential issues that arose due to dealing with these digital wallets, and the research was divided into three sections: The first section: the concept of the digital wallet and the services it provides. The second section: a description of the operations of digital wallets and their ruling in Islamic Sharia. And the third section: application of some fatwas and decisions of Sharia committees regarding digital wallets in the Kingdom of Saudi Arabia. The research answered important questions, such as: What is the description of Digital wallet operations in Islamic Sharia and what is its ruling? What is the ruling on gifts, commissions and fees for using digital wallets? This, and through the application of the inductive, analytical and applied method, to identify the legitimate rooting of these important issues in Islamic jurisprudence; The study was applied to some of the decisions

أن العلاقة بين العميل والمحفظة الرقمية كعلاقة العميل بالحساب الجاري؛ حيث إن العميل مقرض لتلك المحافظ والحسابات الجارية. وبالتالي؛ فإنه يجوز تسوية المدفوعات بها من فواتير ومشتريات ونحوها والمحفظة ترد بدل القرض، ويجوز تحويل العملة من خلال المحافظ الرقمية سواء كانت العملة محلية أو أجنبية مع صرفها بالعملة المحلية والعكس، ويجوز لمصدر المحفظة الرقمية فرض رسوم على العمليات وأخذ عمولة على التحويل؛ لأنه وسيط أو وكيل بأجر ويجوز للعميل أخذ الهدايا والمزايا التي تمنحها تلك المحافظ الرقمية على الإيداع دون اشتراط وأيضا على استخدام الرصيد.

الكلمات المفتاحية:
المحافظ الرقمية، التقنية المالية، الهدايا والعمولات.

and fatwas of the Sharia committees in the Kingdom of Saudi Arabia in this regard. It is one decision and one fatwa. The research also reached important results, including: that the relationship between the customer and the digital wallet is like the customer's relationship with the current account; As the client is a lender to those portfolios and current accounts. And therefore; It is permissible to settle payments with it, such as bills, purchases, and the like, and the wallet will return the loan instead. It is permissible to transfer currency through digital wallets, whether it is a local or foreign currency, with its exchange in the local currency and vice versa. The issue of the digital wallet may impose fees on operations and take a commission on the transfer; Because it is a broker or a paid agent, and the customer may take the gifts and benefits that these digital wallets give on deposit without a requirement and also on the use of the balance.

Keywords:
digital wallets, financial technology, gifts and commissions..

المقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية والعالم بداية تحول كبير نحو التقنية المالية خاصة منذ النصف الأخير من عام ٢٠١٩، نتيجة للانتشار الهائل للتقنية والأجهزة الذكية بأيدي الناس، الأمر الذي شجع الناس على الاستغناء عن الدفع بالكاش أو حمل المزيد من النقود كبيرة كانت أو صغيرة. يضاف لذلك أننا شهدنا في عام ٢٠٢٠م -سنة كورونا ولا زالت آثارها حتى الآن- تحولا جذريا للتعاملات المالية عبر القنوات الرقمية؛ حيث أتاحت العديد من المؤسسات المالية والبنوك تقنية المحفظة الرقمية أو ما يعرف باسم "E-Wallet" كنظام من أنظمة التعاملات المالية تيسيرا وتسهيلا على الناس، بحيث يستطيعون تنفيذ عملياتهم المالية من سداد للمدفوعات كالفواتير والمشتريات والتحويل وغيره بطريقة آمنة وسريعة. هذا، وقد أفاد تقرير صحفي أنه في عام ٢٠١٨، تم إطلاق ثلاث محافظ نقدية رقمية هي STC Pay، وهللة، وبيان Pay، وهي متوفرة على متجر آبل و جوجل بلاي. وتأتي هذه المحافظ الرقمية كترجمة فعلية لما يسمى «البيئة التجريبية التشريعية»، إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية ٢٠٣٠. التي تجري تحت الإشراف المباشر للبنك المركزي السعودي (ساما)،

ويعد «الفنتك، أي: التقنية المالية» عمودها الفقري. وتستند هذه البيئة الرقمية في أحد أوجهها إلى الحد من التعاملات النقدية اليدوية والتوجه نحو مجتمع «بلا كاش»؛ حتى في التعاملات النقدية بالغة الصغر، أي إمكانية تحويل هللة واحدة فقط (الريال السعودي يحتوي على ١٠٠ هللة). وجميع تلك التطبيقات تحمل تراخيص «ساما» وتتمتع بالمصداقية الكاملة وحفظ حقوق المستهلك.

ويقع ضمن أهداف المحافظ الرقمية إتاحة خيارات إضافية للمدفوعات بأسلوب آمن، ويفتح ذلك الباب واسعًا أمام ما يسمى «الشمول المالي» عبر إدماج مزيد من الأفراد وأصحاب الأعمال في العالم الرقمي الحديث(الفلو، ٢٠١٩). وبالاطلاع على موقع البنك المركزي، نجد أن عدد المحافظ الرقمية في أواخر ٢٠٢١ م قفز إلى خمس محافظ رقمية شاملة، يضاف لها ثمان محافظ رقمية أخرى مخصصة لخدمة المدفوعات فقط (البنك المركزي، ٢٠٢١م).

وقد أصبح لهذه المنتجات الرقمية رواجُ كبيرُ، حيث تطلب ظهور التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والجوائح وغيرها، ظهور طرق دفع جديدة في السوق، وبرزت من بينها المحافظ الرقمية التي خلص أحد التقارير إلى أنه وبحلول نهاية عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن ينمو سوق المحفظة الإلكترونية العالمي إلى ٢,١ تريليون دولار أمريكي «٧,٨ تريليونات ريال» بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ١٥٪.

فيما بلغ عدد العملاء المسجلين في تطبيقات المحافظ الإلكترونية في المملكة نحو ٤ ملايين، كما فاق الاستثمار فيها من قبل الشركات المرخصة لتقديم خدمات المدفوعات أكثر من نصف مليار ريال من بداية صدور القواعد التنظيمية في عام ٢٠٢٠م. بحسب البنك المركزي (نور، ٢٠٢٠).

يضاف لذلك أن شركة stc أعلنت قبل فترة أن عدد عملاء stcpay -إحدى المحافظ الرقمية- وصل إلى ٢ مليون عميل بعد نحو عام من انطلاق أعمال الشركة، في حين تجاوز عدد مرات التحميل لتطبيق stc pay للأجهزة الذكية ٣,٢ مليون مرة (STC، 2020).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

المحافظ الرقمية لها تعاملات فقهية متعددة جديرة بالاستقراء والتحري والدراسة في الشريعة الإسلامية مثل: عمليات التسوية المالية والدفع والشراء الإلكتروني، وتحويل النقود والمصارفة بها، كما أن تلك المحافظ الرقمية قد تفرض رسوما أو عمولات على العمليات، وما قد ينتج عن ذلك من تقديم تلك المحافظ الرقمية لهدايا أو مزايا تنافسية تجذب لها مزيدا من العملاء. لذلك كانت هذه المسائل جديرة بالبحث والدراسة؛ ولعدم توفر دراسات كافية في الموضوع وتطبيقات على المحافظ الرقمية في المملكة العربية السعودية. ومما يعزز أهمية الموضوع: أن المحافظ الرقمية يمكن تحميلها على أجهزة الجوال أو الأجهزة المحمولة (اللابتوب)؛ لأنها متوفرة على أنظمة التشغيل An-droid و Apple ويمكن تحميلها وتفعيلها بسهولة تامة لاستخدامها في عمليات متنوعة مثل سداد الفواتير، الشراء وتحويل الأموال ونحوها. وتوفر «المحافظ الإلكترونية» للهواتف الذكية خياراتٍ متعددة للمستخدمين الذين يمكنهم استخدامها عبر نظام تشغيل iOS أو أندرويد «Android»، ولا توجد رسوم على فتح الحسابات البنكية أو تفعيل خدمات الدفع الإلكترونية واستخدامها(جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٩) وهذا النوع من المحافظ الرقمية -أعني: المحافظ الرقمية على الجوالات- زادت نسبة الإقبال عليه، ويمكن الرجوع إلى ذلك

من خلال رؤية عدد تحميلات المحافظ الرقمية في متجر أبل باي و الإنماء باي و STC باي وغيرها. يضاف لذلك أن هناك مميزات متعددة لاستخدام المحافظ الرقمية، من أهمها: إمكانية تحميلها واستخدامها على الهواتف الذكية من أي شخص حتى وإن لم يكن عميلا للبنك أو الشركة المصدرة للمحفظة. ايضا، وجود دعم لها من المتاجر الإلكترونية بحيث يمكن لأي شخص البيع والشراء من خلال المحافظ الرقمية. ويأتي تطبيق المحفظة الرقمية على الهواتف الذكية في إطار توجيهات الدولة -حفظها الله- بتقليل التعامل بالكاش وزيادة التعامل بالدفع الإلكتروني الأمر الذي يساهم في الحد من مظاهر التستر التجاري والعمالة السائبة ويسهم بشكل فاعل وإيجابي في الاقتصاد الوطني وتدوير الأموال داخل الدولة والقضاء على الفساد؛ حيث أفادت جريدة الوطن (٢٠٢٠) أن "إلزام البرنامج الوطني لمكافحة التستر جميع منافذ البيع بمختلف الأنشطة التجارية باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني قد بعثر أوراق المنتفعين من عمليات التستر التجاري وخروج الأموال بطرق غير شرعية معتمدة على تلك العمليات، وساهمت المحافظ الإلكترونية "الرقمية" في توفير طرق دفع ميسرة وآمنة وإثراء بيئة المدفوعات الرقمية، وتحفيز التجارة الإلكترونية واستخدام الحلول التقنية وتعزيز الشمول المالي، وتنويع قنوات الدفع الإلكتروني للمتاجر المتوسطة والصغيرة والمساعدة على انتشارها، وهو ما عزز من تقليل الاعتماد على التعاملات بالنقد في الاقتصاد المحلي وما قد يتخللها من عمليات تستر تجاري." وتعددت أنواع "المحافظ الإلكترونية" في المملكة بفعل ازدهار قطاع التقنية المالية والمدفوعات الرقمية، حيث أطلقت خلال العامين الماضيين عدة محافظ تعمل عبر الهواتف الذكية، مثل تطبيق "مدى Pay "و محفظة"Apple Pay"، وتطبيق"STC Pay"، وتطبيق "هللة"، وتطبيق "بيان Pay" وغيرها (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢١). وسأستعرض في الفقرتين التاليتين: الهدف من الدراسة نظريا و تطبيقيا وتوضيح حدود الدراسة في ظل الاقتصار على محفظتي الإنماء باي و STC باي.

الهدف من الدراسة:

يهدف البحث في جانبه النظري إلى تأصيل أحكام المحافظ الرقمية في الشريعة الإسلامية من خلال توصيف المسائل والصور الموجودة للمحافظ الرقمية وعلاقة العميل بها وبالشركة أو البنك الذي تتبع له المحفظة الرقمية وما ينشأ عن ذلك من عمليات التسوية والتسوق الإلكتروني وسداد الفواتير رقميا والتحويل والرسوم والهدايا والعمولات على استخدام المحافظ الرقمية وصولا إلى الحكم الشرعي لتلك التعاملات المالية في الفقه الإسلامي. أما في الجانب التطبيقي فقد حرصت الدراسة على تحليل لأبرز القرارات والفتاوى الصادرة بهذا الشأن من الجهات الشرعية المعتبرة في المملكة العربية السعودية. ومعلوم أن التطبيق يعزز الجانب النظري ويبرز أهميته ويعطي القارئ الكريم صورة متكاملة عن الموضوع المراد دراسته؛ وهذا مما يعزز مكانة هذا البحث ويؤكد قيمته.

حدود الدراسة:

في الحدود المكانية والموضوعية؛ فإن الدراسة تستهدف بحث المحافظ الرقمية الموجودة في المملكة العربية السعودية والتطبيق عليها من حيث توصيفها في الشريعة الإسلامية وتأصيلها وبيان أحكامها. وتجدر الإشارة إلى أن البحث لم يجد إلا قراراً واحداً للجنة الشرعية لمصرف

الإنماء وأيضا فتوى شرعية واحدة بشأن STC Pay مما يؤكد ويعزز أهمية دراسة الموضوع وسبق هذا البحث في استقراء المسائل المتعلقة بالمحفظة الرقمية وتأصيلها والتطبيق عليها في المملكة العربية السعودية. يضاف لذلك: أن المحافظ الرقمية تعتبر أيضًا الواجهة الرئيسة لاستخدام العملات المشفرة مثل Bitcoin، ومع ذلك؛ لن يتطرق هذا البحث لأحكام العملات المشفرة حتى وإن كان لها ارتباط وثيق بالمحافظ الرقمية؛ حيث إن العملات الرقمية لا يمكن التداول فيها والإيداع والتحويل إلا من خلال محافظ رقمية (كاجان ، ٢٠٢١ ، https://www. investopedia.com/terms/d/digital-wallet.asp)

منهج البحث:

استخدمت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي ثم التحليلي والتطبيقي حيث أقوم باستقراء ما أستطيع أن أقف عليه من المصنفات المتعلقة بعلوم الفقه والكتابات المعاصرة بموضوع البحث مع التأصيل العلمي والتحليل لموضوعات النقاش وتوثيق المعلومات الواردة من مصادرها الأصلية ما أمكن، أو من أوراق العمل البحثية والالتزام بالمنهج العلمي المعروف في التخريج والمراجع والفهرسة. بعد ذلك، تم التطبيق على بعض الفتاوى و قرارات اللجان الشرعية بشأن المحافظ الرقمية في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري ومراجعة الفهارس العلمية والإيداع النظامي في المكتبة الرقمية السعودية وغيرها من المكتبات الجامعية السعودية، لم أقف -فيما اطلعت عليه- على بحث يعتني بدراسة المحافظ الرقمية من ناحية فقهية مع الاعتناء بالتأصيل والتطبيق على المحافظ الرقمية في المملكة العربية السعودية. غير أن الباحث استفاد من بعض الكتابات الصحفية والأبحاث الإنجليزية وبعض قرارات وفتاوى اللجان الشرعية في البنوك السعودية وغيرها -ستظهر للقارئ خلال دراسة الموضوع أدناه- في تصور الموضوع تصورا فقهيا يفيد التأصيل العلمي للموضوع ثم التطبيق على المحافظ الرقمية الموجودة في سوق المال السعودي والمصرحة من البنك المركزي؛ ولأن البحث معاصر ومن النوازل الفقهية فلم أجد كتابات فقهية مؤصلة كافية في المملكة العربية السعودية؛ وهذا كله يؤكد أهمية هذا البحث؛ بل وحاجته الماسة إلى مزيد من الدراسات والبحوث الأكاديمية وتطبيق ذلك في دول ومناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي لاستكشاف التطبيقات الفقهية المتجددة التي يمكن تخريج أو تطوير عمليات المحافظ الرقمية عليها.

خطة البحث:

المقدمة وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، منهج البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم المحفظة الرقمية والخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول: مفهوم المحفظة الرقمية لغة و اصطلاحا.

المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها المحافظ الرقمية

المبحث الثاني: توصيف عمليات المحافظ الرقمية وحكمها في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: توصيف عمليات المحافظ الرقمية في الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: عمليات الشراء و التسوية بالمحافظ الرقمية

الفرع الثاني: عمليات تحويل النقود بالمحافظ الرقمية

الفرع الثالث: الهدايا والعمولات على المحافظ الرقمية

المطلب الثاني: حكم عمليات المحافظ الرقمية في الشريعة الإسلامية

الفرع الأول: القرض

الفرع الثاني: الوكالة

الفرع الثالث: الحوالة على مدين أو غير مدين

الفرع الرابع: المقاصة بين دينين متحدي العملة أو مختلفيها

الفرع الخامس: أحكام الهدايا والعمولات على المحافظ الرقمية.

المبحث الثالث: تطبيق على بعض الفتاوى و قرارات اللجان الشرعية بشأن المحافظ الرقمية في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: قرار اللجنة الشرعية بمصرف الإنماء بشأن محفظة الإنماء باي

المطلب الثاني: فتوى بشأن محفظة STC Pay

المبحث الأول:

مفهوم المحفظة الرقمية والخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول: مفهوم المحفظة الرقمية.

لم يجد الباحث تعريفا لغويا للمصطلح المركب "المحفظة الرقمية" بصيغته المركبة في اللغة؛ غير أنه يمكننا تفصيل القول في كل مفردة من مفردات المصطلح المذكور من أجل التعرف على مفهومه في الاصطلاح بعد ذلك. وبالتالي؛ فإن مصطلح المحفظة الرقمية يتكون من كلمتين؛ هما: المحفظة و الرقمية. فالبنسبة لكلمة "المحفظة" لغة؛ فهي مأخوذة من حفظ الشيء يحفظه حفظا، أي: حرسه ومنعه من الضياع (الأزهري، ٤/ ٢٥٦، ٢٠٠١). وفي المعجم الوسيط (إبراهيم مصطفى وآخرون، ٢٠١١) أن كلمة محفظة يقصد به أنها حياطة قوية ضابطة للشيء فلا يضيع منه شيء، وجمع محفظة: محفظات ومحافظ. وأما كلمة "الرقمية" في اللغة، فقد ذكر ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (ابن فارس، ٢٠١١) أن كلمة الرقمية أصلها اللغوي مأخوذ من رقم يرقم رقما فهو راقم ورقيم. الراء والقاف والميم أصل واحد يدل على الكتابة والخط والختم، وبهذا يظهر أن مفهوم المحفظة الرقمية في اللغة يراد به: الوعاء الإلكتروني الذي يحوط الأموال بحيث لا يضيع منها شيء.

تعريف المحفظة الرقمية اصطلاحا: تعددت تعريفات الاقتصاديين -وهم العلماء المعنيون بتصوير هذه المسألة للفقهاء من أجل التأصيل والحكم الشرعي عليها؛ حيث إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره- ولكن يمكن حصرها في التعريفات الثلاثة التالية. التعريف الأول: تعريف منصة الاقتصاد والاستثمار Investopedia حيث نصت في تعريف المحفظة الرقمية على أن: المحفظة الرقمية (أو المحفظة الإلكترونية) نظام قائم على البرامج يخزن بشكل آمن معلومات الدفع وكلمات المرور الخاصة بالمستخدمين لاستخدامها في العديد من عمليات الدفع والمواقع الإلكترونية. (كاجان، ٢٠٢١، https://www.investopedia.com/terms/d/digital-wallet.asp) بينما نص التعريف الثاني على: أن المحفظة الإلكترونية مزيج من البرامج والبيانات التي تتيح للمستهلكين إجراء عمليات شراء سريعة وسهلة باستخدام ما يسمى تكنولوجيا الاتصالات الميدانية القريبة. هذا المكان الذي يتواصل فيه جهازان ذكيان مع بعضهما البعض عندما يكونان على مقربة (مثل Apple Pay و Google Pay). وسنلقي في هذا البحث نظرة تفصيلية على كيفية عمل تلك المحافظ الرقمية وكيف يمكن أن تعود بالفائدة على الناس والأنشطة التجارية بشكل عام. (Go Cardless، 2020، https://gocardless.com/guides/posts/what-is-an-e-wallet/). أما التعريف الثالث

فهو لـ(موقع سداد، ٢٠٢٠) حيث إن المحفظة الرقمية عبارة عن وحدات رقمية يتم انتقالها من حساب شخص لحساب شخص آخر بطريقة إلكترونية. هذه الوحدات يتم استخدامها باعتبارها بديلا عن النقود الورقية بحيث يتم تداولها بقيم مساوية لسداد ثمن البضائع أو فواتير الخدمات أو إجراء المعاملات المالية بشكل عام عبر الإنترنت. وبالنظر والتأمل في العناصر الفنية المكونة للمحفظة الرقمية، فإننا نجد أن المحفظة الرقمية تتكون من عنصرين هما: العنصر البرمجي (التطبيق البرمجي) و العنصر المعلوماتي (السحابة الإلكترونية). فالعنصر الأول "التطبيق البرمجي" هو الذي يكوّن الواجهة التفاعلية الخاصة بالمحفظة، فهو موجه ليكون تحت تحكم العميل بحيث يعمل مع معظم مواقع التجارة الإلكترونية. والعنصر الأول هو المسؤول عن الأمان، مثل الشيفرة المتعلقة بقفل معلومات العميل وعمليات الشراء الفعلية التي يقوم بها. بينما العنصر الثاني (السحابة الإلكترونية) فهو المخزن الذي يحفظ المعلومات وهو عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على سجل المعلومات المدخلة للمستخدم. هذه المعلومات تشمل طرق الدفع التي يقوم بها أو العناوين التي يحددها للشحن أو للتواصل..إلخ (العمروسي، ٢٠٢٠)

المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها المحافظ الرقمية

يشجع البنك المركزي السعودي المصارف المحلية وشركات التقنية المالية لطرح التطبيقات والخدمات في هذا القطاع الحيوي امتداداً لما هو موجود حالياً من خدمات في القطاع المصرفي. ويأتي تعزيز خدمات «المحافظ الإلكترونية» في المملكة انسجاماً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتحقيقاً لمبادرة التوجه نحو مجتمع غير نقدي، ولمستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي في مجال دعم ريادة الأعمال وتعزيز تقنية الخدمات المالية، وتختلف أنواع «المحافظ الإلكترونية» بحسب التقنية المستخدمة، فقد تكون المحفظة تطبيقاً إلكترونياً لحفظ البطاقات البنكية، مثل تطبيق «madaPay» وتطبيق«Apple Pay» وفي هذه الحالة يكون الحد الأعلى للدفع بواسطة المحفظة هو ذاته الحد الأعلى المسموح به للبطاقة البنكية. كما توجد أنواع أخرى لتعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المالية المعروضة وتتمثل في سجل إلكتروني لرصيد تتم تغذيته بقيمة محددة بواسطة الحساب البنكي، ويمكن من خلاله الدفع للمشتريات في مواقع وتطبيقات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت دون الحاجة لاستخدام البطاقات، ومثال ذلك في المملكة حساب "سداد". ولا تقتصر خدمات المحفظة الرقمية على الشراء عبر المتاجر الإلكترونية فقط، بل تمتد خدماتها لتشمل أمورا أخرى مهمة؛ يستعرض البحث بعضاً منها:

١. تسوية المدفوعات والتسوق الإلكتروني: يعتبر الشراء عبر الإنترنت من خلال المحافظ الرقمية من الخدمات الأساسية؛ حيث يتاح لصاحب المصلحة الشراء وتتبع الطلبات من خلال الإنترنت. الأمر الذي سهل الحياة التجارية وأصبح بالإمكان التسوق الإلكتروني من المنزل دون الحاجة إلى تتبع الأسواق والذهاب بشكل شخصي إليها. من جانب آخر، افاد بعض الباحثين (العمروسي، ٢٠٢٠) أن بعض البنوك كالبنك الأهلي الكويتي تقدم خدمة إصدار بطاقة افتراضية للتسوق عبر الإنترنت لمدة ٢٤ ساعة فقط وبقيمة محددة من رصيد المحفظة الرقمية.
٢. سداد الفواتير: يمكن لأي شخص-وإن لم يكن عميلا للبنك أو الشركة التي تتبع لها المحفظة

الرقمية- إدارة فواتيره الاستهلاكية بسهولة من خلال المحفظة الرقمية؛ حيث تمكنه المحفظة الرقمية من جدولة فواتيره ومعرفة تواريخ استحقاقها والمتأخر منها والمدفوعة من غير المدفوعة..إلخ. مثل: فواتير الكهرباء والماء والجوال ونحوها.

٣. التحويل الداخلي والخارجي: يمكن التحويل عبر المحافظ الرقمية بسهولة -سواء كان هذا التحويل داخليا أو خارجيا- في ضوء التعليمات المنظمة لذلك. غير أنه في التحويل الخارجي تتاح ميزة أخرى هي: صرف العملات وإضافة قيمتها بنفس تاريخ العملية إلى رصيد المحفظة الرقمية المحول إليها بتلك العملة وفقا لتعليمات البنوك المركزية.

٤. إمكانية الإيداع والسحب: تتيح المحافظ الرقمية لمستخدميها إمكانية إيداع الأموال بشكل مباشر على المحفظة أو من خلال التحويل من حساباتهم البنكية إليها. ويمكن لمستخدمي المحافظ الرقمية سحب أموالهم بالكاش من مكائن الصرافات الآلية.

٥. إنشاء المتجر الإلكتروني: من الخدمات المميزة التي تقدمها المحافظ الرقمية: دعم التجارة الإلكترونية؛ فلا داعي إلى العناء والانتظار لفتح حسابات بنكية؛ بل يكفي ربط المواقع والمتاجر الإلكترونية بالمحافظ الرقمية؛ تسهيلا للسداد المباشر والسريع. بالإضافة لذلك، يمكن للمستفيد إنشاء متجره الإلكتروني وإضافة كافة تفاصيل منتجاته وتسويق ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

٦. تعتبر المحافظ الرقمية أيضًا الواجهة الرئيسة لاستخدام العملات المشفرة مثل Bitcoin (كاجان، ٢٠٢١، https://www.investopedia.com/terms/d/digital-wallet.asp)

المبحث الثاني: توصيف عمليات المحافظ الرقمية وحكمها في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: توصيف عمليات المحافظ الرقمية في الشريعة الإسلامية:

الفرع الأول: عمليات الشراء والتسوية بالمحافظ الرقمية:

المحافظ الرقمية إما أن تكون تابعة لشركة؛ مثل: شركة الاتصالات السعودية أو أن تكون تابعة لبنك مثل: محفظة الإنماء باي، وفي كلا الحالتين فإن العميل يودع مبلغا ماليا في المحفظة الرقمية بالعملة المحلية (الريال السعودي مثلا) في رصيد المحفظة الرقمية سواء عن طريق الشركة نفسها أو عن طريق الحساب البنكي -أو البطاقة البنكية- الذي تتبع له تلك المحفظة الرقمية بعد ربطها بها. وفي التكييف الفقهي لهذه العملية يظهر أن العميل مقرض -أي: دائن- للشركة أو البنك، والشركة أو البنك مدينان للعميل بذلك المبلغ الذي تم إيداعه في حساب المحفظة الرقمية؛ حيث إنه إذا قام العميل بسداد مدفوعاته؛ مثل: شداد الفواتير أو شراء شيء ما من الانترنت عن طريق المحفظة فإن الشركة أو البنك الذين تتبع لهما المحفظة الرقمية يقومان برد مثل ذلك القرض الذي تم إيداعه في المحفظة الرقمية لتسوية مدفوعات العميل.

الفرع الثاني: عمليات تحويل النقود بالمحافظ الرقمية

من الخدمات التي تقدمها المحافظ الرقمية: إمكانية تحويل النقود محليا أو دوليا. وعلى هذا، إما أن تكون المحفظة الرقمية تابعة لشركة مثل: شركة الاتصالات السعودية أو لبنك مثل مصرف الإنماء. وهذا الأمر لا يخلو من حالتين:

١. أن يكون للعميل حساب لدى تلك الشركة أو

البنك الذي تتبع له المحفظ الرقمية.

٢. ألا يكون للعميل حساب لديهما.

ففي الحالة الأولى: (أن يكون للعميل حساب مع الشركة أو البنك الذي تتبع له المحفظة): يمكن تكييف عملية تحويل النقود من خلال المحفظة الرقمية إلى محفظة رقمية أخرى على أنها قرض من العميل صاحب المحفظة الرقمية للشركة أو البنك وتوكيل من العميل لهما في السداد عنه؛ حيث إن العميل يحيل الدين على البنك أو الشركة ويوكلهما في الدفع عنه والقيد في حسابه.

أما في الحالة الثانية: (ألا يكون للعميل حساب لدى الشركة أو البنك الذي تتبع له المحفظة): فيمكن تكييف عملية التحويل على أنها عملية مركبة من عدة عقود قرض من البنك/ الشركة للعميل؛ فحوالة من العميل على غير مدين (البنك/ الشركة) فمقاصة بين عملات متحدة الجنس، علما بأنه إذا اختلفت العملات يضاف لها: مصارفة بين العملات ثم مقاصة بين عملات مختلفة الجنس. وسوف نستعرض في المطلب الثاني من هذا البحث تلك المسائل: ١)حوالة العميل على مدين -إن كان له حسابات مع الجهات التابعة لها تلك المحافظ- أو على غير مدين -إن لم يكن للعميل حسابات مع تلك الجهات التابعة لها المحافظ. ٢) وكالة العميل للشركة أو البنك التابعة لها المحفظة الرقمية في التحويل. ٣) المقاصة بين دينين (المبلغ المحوّل والمبلغ الذي التزم العميل بسداده) سواء كانا متحدي العملة أو مختلفيها.

الفرع الثالث: الهدايا والعمولات على المحافظ الرقمية

تُقدم بعض المحافظ الرقمية هدايا ومزايا لعملائها، مثل أن تقدم للعميل: مبلغًا ماليًا أو عينيًا عند تعبئته البنزين عن طريق التطبيق مرات معينة، أو عند دعوته غيره لتحميل التطبيق وإجراء تحويلٍ دولي به. كما أن بعض تلك المحافظ الرقمية يتطلب رسوما أو عمولات على العمليات التي تتم من خلالها. على سبيل المثال: قد يتطلب التحويل الدولي من محفظة إلى أخرى دخول وسطاء كالبنوك المراسلة بحيث يتم الاستعانة بها في إتمام عملية التحويل. أولئك الوسطاء قد يتطلبون رسوما أو عمولات على خدماتهم. ويمكن تكييف هؤلاء الوسطاء فقهيا على عقد الإجارة أو الوكالة بأجر؛ حيث إن بنك المحيل يعتبر أجيرا مشتركا أو وكيلا بأجر يستعان به لإتمام العمليات المذكورة وغيرها. هذا ما يتعلق بالعمولات والرسوم على المحافظ الرقمية. أما الهدايا والمزايا التي تقدمها بعض المحافظ الرقمية فلا تخلو من أمرين: الأول: أن تكون مرتبطة ومشروطة بالإيداع في الحساب. الثاني: أن تمنح الهدايا بسبب استعمال أو استخدام تلك المحافظ الرقمية بغض النظر عن الإيداع (الإقراض). وسيأتي تفصيل الحكم فيهما في المسألة الخامسة من المطلب التالي.

المطلب الثاني: حكم عمليات المحافظ الرقمية في الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: القرض

أجمع الفقهاء -رحمهم الله- على جواز رد القرض بمثله (السمرقندي في تحفة الفقهاء، ٣/ ٣٥، ١٩٩٤، الكاساني، ٧/ ٣٩٥، ٢٠١٠، عليش منح الجليل، ٥/ ٤٠١، ١٩٩٨، الشيرازي في المهذب، ٢/ ٨٥، دت ،ابن قدامة في المغني، ٤/ ٢٣٦، ١٩٦٨، ابن حزم في المحلى، ٦/ ٣٤٧، دت)وبالتالي، فإنه يجوز تسوية المدفوعات بالمحفظة الرقمية والشراء من خلالها ويعتبر ذلك قرضاً يتم رده بمثله من تلك المحافظ الرقمية.

الأدلة على ذلك: الكتاب والسنة والإجماع

والقياس. من القرآن، قوله تعالى: "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم" (الحديد: ١١). ومن السنة: حديث أبي رافع -رضي الله عنه- مولى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: استسلف رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من رجل بكرا بمثله؛ غير أنه قال: "خياركم أحسنكم قضاء" (مسلم/ ١٩٩٨) وجه الدلالة من النصوص الشرعية السابقة: أن الله تعالى رغب عباده في أعمال الخير وسماها قرضا؛ تأكيدا لاستحقاق الثواب؛ إذ لا يكون قرضا إلا إذا كان العوض مستحقاً به (الطبري في أحكام القرآن/ ١٩٨٥). يضاف لذلك توضيح الرسول -صلى الله عليه وسلم- لجواز الاقتراض بفعله -صلى الله عليه وسلم- ورد مثله مما يدل على جواز تسوية المدفوعات بالمحفظة الرقمية ويعتبر هذا من قبيل رد القرض بمثله؛ حيث ترد الشركة أو البنك التابعة له تلك المحفظة الرقمية مثل ذلك القرض.

وقد أجمع العلماء على جواز الإقراض والاقتراض في المثليات ووجوب رد المثل؛ حيث إن جواز القرض للمقترض يوجب رد المثل عليه (ابن حزم في مراتب الإجماع، ٢٠١٤). وقد دل المعقول على جواز ذلك؛ حيث إن الفقهاء نصوا في حد القرض على أنه ما يعطى للمقترض بشرط رد مثله/ بدله، ولو لم يتفق على رد البدل أو المثل فلا يكون قرضا وإنما هبة (الشيرازي في المهذب، ٢/ ٨٢، دت، ابن قدامة في المغني، ٤/ ٢٣٦، ١٩٦٨) وبالتالي فإن تسوية المدفوعات بالمحفظة الرقمية جائز؛ لأنه قرض يتم رد بدله/ مثله من المقترض.

الفرع الثاني: الوكالة

أي: وكالة العميل للشركة أو البنك التابعة لها المحفظة الرقمية في التحويل عنه سواء محلياً أو دولياً. صورة الوكالة هنا وحكمها في الفقه الإسلامي واضح والأدلة على جوازها أكثر من أن تحصى وهي معلومة؛ غير أننا سنذكرها بشكل موجز مع الإحالة على بعض المراجع للاستزادة. حكم الوكالة: جائزة بدليل قوله تعالى: (فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه) (الكهف: ١٩). و الأصل في عقد الوكالة انه عقد جائز فيحق لأي من الطرفين فسخه متى شاء، هذا إذا كانت الوكالة بلا عوض، فإن كانت بعوض فأنها تأخذ حكم العقد الذي آلت إليه بحسب نوع العوض المشروط. غير أن الأصل في الوكالة أنها من عقود التبرعات؛ التي تقوم على أساس الرفق و المعونة و قضاء الحاجة بلا عوض. لكن لو اشترط الوكيل عوضا؛ فإن هذا الشرط صحيح و ملزم بالاتفاق (الزيلعي، تبيين الحقائق، ٤/ ٢٥٤، ٢٠١٠، القرافي، الذخيرة، ٨/ ٥، ١٩٩٤، الشيرازي في المهذب، ٢/ ١٦٢، دت، ابن حزم في المحلى، ٧/ ٨٩، دت).

الفرع الثالث: الحوالة على مدين أو غير مدين

اتفق الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على جواز الحوالة على المدين؛ فيجوز بالتالي تحويل العميل مبالغ مالية من محفظته الرقمية التابعة لشركة أو بنك للعميل فيها حسابات. غير أنهم اختلفوا في مسألة الحوالة على غير مدين -في حال لم يكن للعميل حسابات لدى الشركة أو البنك الذي تتبع له تلك المحفظة الرقمية؛ حيث إنه في هذه الحالة يقرض البنك أو الشركة ذلك العميل المبلغ المراد تحويله؛ وبالتالي تكون العملية إحالة للدين على غير مدين للعميل ثم مقاصة بين العملات سواء كانت متحدة أو مختلفة في الجنس. ومنشأ خلافهم في حكم الحوالة على غير مدين: هو الاختلاف في اشتراط ثبوت

الديـن في ذمـة المحـال عليـه لصحـة الحوالـة أو عـدم اشـتراطه؛ فمـن قـال بـأن الحوالـة معاوضـة اشـترط ثبـوت الديـن في ذمـة المحـال عليـه، ومـن قـال بـأن الحوالـة ضـمان لم يشـترط ذلـك (الكاسـاني، بدائـع الصنائـع، ٦/ ١٦، ٢٠١٠، القـرافي، الذخـيرة، ١٩٩٤، ٩/ ٢٤١، ٢٤٩، المـواق، التـاج والإكليـل، ٧/ ٢١، ١٩٩٤، الشـيرازي في المهـذب، ٢/ ١٤٣، دت، ابـن قدامـة، المغنـي، ٤/ ٣٩٠، ١٩٦٨) وإليـك أدلـة الرأيـين:

أدلـة الـرأي الأول (تجـوز الحوالـة عـلى غـير مديـن): السـنة والمعقـول؛ فمـن السـنة حديـث أبي هريـرة -رضي الله عنـه- أن رسـول الله -صـلى الله عليـه وسـلم- قـال: "مطـل الغنـي ظلـم يحـل عرضـه وعقوبتـه؛ فـإذا أحيـل أحدكـم عـلى مـليء فليحتـل" (البخـاري ٣/ ٩٤، دت) حيـث إن عمـوم الحديـث يـدل عـلى عـدم اشـتراط كـون المحـال عليـه مدينـا للمحيـل؛ بـل مـن أحيـل عـلى مـليء فليتبـع؛ لمـا في قبـول الحوالـة مـن دفـع الظلـم الحاصـل بالمماطلـة (العينـي، عمـدة القـاري، ١٢/ ١١٠، ٢٠٠٢)، وبالتـالي يجـوز تحويـل العميـل مبالـغ مـن محفظتـه الرقميـة التـي لا يملـك حسـابات لـدى بنكهـا أو شركتهـا.

ومن أدلة المعقول ما يلي:

١. أن اسـتقرار الديـن في ذمـة المحـال عليـه ليـس شرطـا لصحـة الحوالـة؛ فتصـح الحوالـة سـواء كان المحـال عليـه مدينـا للمحيـل أو لا (الكاسـاني، بدائـع الصنائـع، ٦/ ١٦، ٢٠١٠). ويمكـن مناقشـة ذلـك بـأن كثـيرا مـن الفقهـاء اشـترطوا ثبـوت الديـن في ذمـة المحـال عليـه؛ لأن الحوالـة معاوضـة فـلا يوجـد مـا يلـزم المحـال عليـه بالسـداد إذا لم يكـن مدينـا للمحيـل. ويمكـن الإجابـة عـن ذلـك بـأن مـلاءة المحـال عليـه وقدرتـه عـلى الوفـاء تكفـي للإحالـة عليـه ويعتـبر ذلـك مـن قبيـل الضـمان والتـبرع بـالأداء.

٢. أن صحـة الحوالـة لا تقـف عـلى ثبـوت مـال المحـال عليـه؛ أي: أن الحوالـة لا تتعلـق بنفـس الديـن بـل تقـف عـلى ذمـة المحـال عليـه وبينهـما فـرق. (الزيلعـي، تبيـين الحقائـق، ٤/ ١٧١، ٢٠١٠).

أدلة الرأي الثاني (لا تجوز الحوالة على غير مدين): المعقـول؛ حيـث لم يخـرج جميـع مـا عللـوا بـه عـدم الجـواز عـن كـون الحوالـة معاوضـة ولذلـك يشـترط ثبـوت الديـن في ذمـة المحـال عليـه؛ لأنـه إذا لم يكـن المحـال عليـه مدينـا للمحيـل فـلا يوجـد مـا يلزمـه شرعـا ونظامـا بالوفـاء؛ لأنـه غـير مديـن للمحيـل (القـرافي، الذخـيرة، ٩/ ٢٤١، ١٩٩٤، المـواق، التـاج والإكليـل، ٧/ ٢١، ١٩٩٤، الشـيرازي في المهـذب، ٢/ ١٤٣، دت، ابـن قدامـة، المغنـي، ٤/ ٣٩٠، ١٩٦٨). ويمكـن الإجابـة عـن ذلـك بـأن ثبـوت الديـن في ذمـة المحـال عليـه لم يشـترطه بعـض الفقهـاء فتكـون الحوالـة ضمانـا وليسـت معاوضـة وأيضـا فـإن عـدم وجـود مـا يلـزم المحـال عليـه بالسـداد لا يمنـع البنـك أو الشركـة التـي تتبـع لهـا المحفظـة الرقميـة مـن إجـراء التحويـلات المطلوبـة للعميـل فالبنـك أو الشركـة كالضامـن للديـن. كـما أن العميـل يقـوم بالسـداد في مواعيـد محـددة باتفـاق مسـبق؛ وبالتـالي لا يوجـد مـا يمنـع مـن الحوالـة عـلى غـير مديـن عـبر المحافـظ الرقميـة.

الترجيـح: بالنظـر في أدلـة الفريقـين أميـل للقـول بالجـواز؛ فيجـوز للعميـل إجـراء التحويـلات الماليـة عـبر محافـظ رقميـة ليـس لـه حسـاب في الشركـة أو البنـك التابعـة لهـا؛ لقـوة أدلـة هـذا الـرأي، ومـا ورد عـلى أدلـة القـول الثـاني مـن اعتراضـات ومناقشـات.

الفرع الرابع: المقاصة بين دينين متحدي العملة أو مختلفيها

وهذه المسألة تظهر في حالة ما إذا كان العميل لا يملك حسابا في الشركة أو البنك التابعة له المحفظة الرقمية. فإذا حول العميل مبلغا ماليا عبر المحفظة الرقمية محليا أو دوليا فإنه تحدث مقاصة بين المبلغ المحول الذي دفعه البنك أو الشركة عن العميل والمبلغ الذي التزم العميل بسداده في الموعد المحدد. فإذا كان المبلغ المحول بالدولار سيستقبل في المحفظة الرقمية الأخرى المحول إليها بالريال السعودي مثلا فهنا يحصل مقاصة بين الدينين ومصارفة بين العملات المختلفة، وإليك بيان ذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: المقاصة بين دينين متحدي العملة

إذا كان العميل لا يملك حسابا لدى الشركة أو البنك التابعة له المحفظة الرقمية؛ فإن العلماء اختلفوا في مقاصة الدينين -حتى ولو كانا متحدين في العملة- وسبب الخلاف يرجع إلى مسألة القبض؛ حيث إن كلا الدينين ثابت في الذمة؛ فهل يحصل القبض بالمقاصة والقيد في لحظتها أو أنه لا بد من الاتفاق أو الطلب بين طرفي العملية؟ هنالك أربعة أقوال في المسألة نستعرضها مع أدلتها كما يلي:

القول الأول: يجوز للشركة أو البنك الدائن مقاصة دينه من حساب العميل بنفس العملة التي تم التحويل بها عبر المحفظة الرقمية. (السرخسي، المبسوط ١٤/ ١٩، دت، الخرشي، مختصر خليل، ١٥/ ٢٣٣، دت، الشافعي، الأم، ٧/ ١٢٨، ١٩٩٥، المرداوي، الإنصاف، ٤/ ٤٤٩، ١٩٩٥).

القول الثاني: يجوز للشركة أو البنك الدائن مقاصة دينه من حساب العميل بنفس العملة التي تم التحويل بها عبر المحفظة الرقمية إذا طلب ذلك أي من طرفي المداينة عند التحويل على ذلك. (الشافعي، الأم، ٧/ ١٢٨، ١٩٩٥، المرداوي، الإنصاف، ٤/ ٤٤٩، ١٩٩٥).

القول الثالث: يجوز للشركة أو البنك الدائن مقاصة دينه من حساب العميل بنفس العملة التي تم التحويل بها عبر المحفظة الرقمية إذا اتفق طرفا المداينة عند التحويل على ذلك. (الشافعي، الأم، ٧/ ١٢٨، ١٩٩٥).

القول الرابع: لا يجوز للشركة أو البنك الدائن مقاصة دينه من حساب العميل بنفس العملة التي تم التحويل بها عبر المحفظة الرقمية حتى وإن رضي طرفا المداينة أو اتفقا على ذلك. (الشافعي، الأم، ٧/ ١٢٨، ١٩٩٥، المرداوي، الإنصاف، ٤/ ٤٤٩، ١٩٩٥).

أدلة القول الأول: استدلوا بالسنة والمعقول، فمن السنة، حديث: هند بنت عتبة "إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال لها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف" حيث إن النفقة هنا حق واجب للزوجة في ذمة الزوج؛ فإذا منعها دون عذر شرعي جاز للزوجة أن تأخذ من مال الزوج بالمعروف (ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٧/ ٥٤٢، ٢٠٠٣). كذلك هنا، يجوز للشخص أن يأخذ من مال من منعه حقه بقدر ماله ولا إثم عليه في ذلك مما يدل على جواز المقاصة بين الدينين متحدي الجنس دون إذن أو شرط.

ويمكن الاعتراض على ذلك بأن الحديث خارج محل النزاع حيث إنه في النفقة وهي تختلف عن المقاصة. غير أنه يمكن الإجابة عن ذلك بأن الحديث يفيد بأن النفقة بمثابة الدين الثابت في ذمة الزوج لزوجته فتدخلها المقاصة، تماما مثل

مقاصة البنك لحقه من حساب العميل بعد الإيداع فيه.

ومن المعقول: أن المقاصة تحصل بثبوت الدينين دون حاجة للرضا أو الاتفاق بين طرفي المعاملة؛ فاشتراط الرضا أو الطلب والاتفاق لا فائدة منه. (البهوتي، كشاف القناع، ٣/ ٢٣٧، ١٩٩٧، الشوكاني، السيل الجرار، ١٩٩٣) ويمكن الاعتراض على ذلك بأن المقاصة بين دينين متحدي الجنس من قبيل بيع الدين بالدين؛ حيث لا يوجد قبض حقيقي؛ لأنه بيع معدوم بمعدوم. ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن القبض متحقق بالمقاصة والقيد فلا غرر في ذلك وليس ذلك من قبيل البيع وإنما إسقاط واجب بواجب فليس بيعا يشغل الذمم. (العظيم أبادي، عون المعبود، ٩/ ٢٥٧، ١٩٩٥).

أدلة القول الثاني: استدلوا بالمعقول، ومن ذلك: يجوز للعميل أن يقضي من حيث شاء؛ فإذا رضي أحد الطرفين بالأداء فقد وجد منه القضاء ويسقط عنه الدين، وعليه؛ فإنه يجوز للبنك الدائن مقاصة دينه من حساب العميل عند تحويل المبلغ لبنك ليس للعميل فيه حساب.(أبو البقاء، النجم الوهاج، ١٠/ ٥٧٣، ٢٠٠٤).

أدلة القول الثالث: استدلوا بالمعقول، ومن ذلك: يجوز للبنك مقاصة دينه من حساب العميل إذا تراضيا بذلك ويسقط الدينان وليس ذلك معاوضة محضة؛ بل يعتبر إسقاط دين بدين قياسا على الحوالة؛ لأن الحوالة إبدال ما في ذمة بذمة ولا بد فيها من رضا المحيل والمحتال تماما مثل الحوالة التي فيها معنى التقابل.(أبو البقاء، النجم الوهاج، ١٠/ ٥٧٣، ٢٠٠٤).

ويمكن الاعتراض على ذلك بان الحوالة تختلف عن المقاصة؛ فالحوالة نقل دين إلى ذمة أخرى، بينما المقاصة إسقاط دين.

أدلة القول الرابع: السنة والمعقول، فمن السنة أنه -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الكالئ بالكالئ.حيث إن الرسول -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الدين بالدين مما يدل على عدم جواز المقاصة بين دينين لأنه من قبيل بيع الدين بالدين. ويمكن الإجابة عن هذا التوجيه بأن المنهي عنه بيع الدين بالدين والمقاصة هنا ليست بيعا بل إسقاط واجب بواجب فلا يتضمن شغل الذمم كالبيع. واستدل أصحاب هذا القول الرابع بأدلة من المعقول لا تخرج كثيرا عن مسألة بيع الدين بالدين الواردة في الحديث أعلاه ونوقشت استدلالاتهم بمثل ما نوقش به توجيههم للحديث السابق (الصنعاني، سبل السلام، ٢/ ٦٢، ٢٠١٢، المراجع السابقة).

الترجيح: يظهر لي -والله أعلم- قوة القول الأول بجواز المقاصة بين دينين متحدي الجنس لقوة ادلتهم وما ورد على أدلة الأقوال الأخرى من اعتراضات وجيهة. بالإضافة لذلك؛ فإن ما تطلبته الأقوال الأخرى كاشتراط الرضا أو الاتفاق أو الطلب متحقق في العملية نفسها حيث إن من مقتضيات فتح محفظة ليس للعميل فيها حساب الاتفاق على الشروط ومنها المقاصة بين الدينين، ثم إن عملية المقاصة هي آخر خطوة في عملية التحويل عبر المحفظة الرقمية كمتمم لعملية التحويل ليتحقق القبض بطريقة المقاصة وإلا كان دينا بدين.

المسألة الثانية: المقاصة بين دينين مختلفي العملة (الصرف)

إذا تم التحويل بين محفظتين رقميتين وكانت العملتان (المحول منها وإليها) مختلفتين كأن يقيم العميل في بلد والمحول إليه في بلد آخر فإن هذه

العملية يمكن تكييفها فقهيا على أنها صرف، وقد أجمع الفقهاء رحمهم الله على صحة الصرف بين العملات المختلفة الجنس إذا تحقق القبض. وفي حالة ما إذا لم يتحقق القبض فإن العملية تصبح ربا وبالتالي تكون غير جائزة (ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٥/ ٢٥٨، ٢٠١١، ابن رشد في بداية المجتهد، ٢٠١٤، الشافعي في الأم ٣/ ٢٦، ١٩٩٥، الشوكاني، السيل الجرار ٣/ ١٥١، ١٩٩٣، ابن حزم في المحلى، ٨/ ٤٩٣، دت). وفي حالتنا هنا، فإن التقابض متحقق بطريقة المقاصة بين العملات مختلفة الجنس؛ لأن التقابض إما حقيقي أو حكمي؛ والقبض الحقيقي متعذر هنا فيصار إلى الحكمي؛ وهو المقاصة؛ حيث يتم التقابض الحكمي بالقيد في الحسابات مباشرة وصرف العملات. بالإضافة لذلك، فإن المقاصة لا تؤدي إلى محظور شرعي؛ فلا خصم من المبلغ المحول ولا زيادة عليه بسبب عملية التحويل. والأدلة على ذلك كثيرة من السنة والإجماع. من السنة حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائبا بناجز" (مسلم في صحيحه برقم ١٥٨٤، ١٩٩٨).

وجه الدلالة: حيث نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن بيع العملات بعضها ببعض إلا بالتقابض وبالتالي يصح الصرف بين العملات المختلفة الجنس إذا تحقق القبض ويصح الصرف بين العملات المتحدة في الجنس إذا تحقق التقابض والتماثل (الصنعاني، سبل السلام ٢/ ٥٠، ٢٠١٢).

الفرع الخامس: أحكام الهدايا والعمولات على المحافظ الرقمية

سبق القول بأن بعض المحافظ الرقمية يتطلب رسوما أو عمولات على العمليات التي تتم من خلالها. على سبيل المثال: قد يتطلب التحويل الدولي من محفظة إلى أخرى دخول وسطاء كالبنوك المراسلة بحيث يتم الاستعانة بها في إتمام عملية التحويل. أولئك الوسطاء قد يتطلبون رسوما أو عمولات على خدماتهم. ويمكن تكييف هؤلاء الوسطاء فقهيا على عقد الإجارة أو الوكالة بأجر؛ حيث إن بنك المحيل يعتبر أجيرا مشتركا أو وكيلا بأجر يستعان به لإتمام العمليات المذكورة وغيرها. ولا يخفى جواز عقد الإجارة أو الوكالة بأجر والأدلة على ذلك كثيرة ممن الكتاب والسنة والإجماع ونحوها.(الزيلعي، تبيين الحقائق، ٥/ ١٠٥، ٢٠١٠، القرافي، الذخيرة، ٥/ ٣٧٢، ١٩٩٤، الشوكاني السيل الجرار، ٣/ ٥٧١، ١٩٩٣، ابن حزم في المحلى، ٧/ ٣، دت).هذا ما يتعلق بالعمولات والرسوم على المحافظ الرقمية. أما الهدايا والمزايا التي تقدمها بعض المحافظ الرقمية فلا تخلو من أمرين: الحالة الأولى: أن تكون الهدايا مرتبطة ومشروطة بالإيداع في المحفظة الرقمية. وفي هذه الحالة لا تجوز تلك الهدايا والمزايا؛ لأن هذا من قبيل القرض الذي جر نفعا فهو ربا؛ لأن تلك الهدايا قدر زائد على رد القرض بمثله فلا يجوز بإجماع الفقهاء (المراجع السابقة).

الحالة الثانية: أن تمنح الهدايا بسبب استعمال أو استخدام تلك المحافظ الرقمية بغض النظر عن الإيداع (الإقراض)؛ وفي هذه الحالة يجوز أخذ تلك الهدايا في الأظهر من قولي العلماء؛ لأنها ليست في مقابل الإيداع في الحساب (الإقراض)؛ وتلك الهدايا يراد منها في الغالب المصلحة العامة

لتشجيع الناس ودفعهم لاستعمال الخدمات الرقمية المالية مما يساعد الحكومة في ضبط ومراقبة الأموال العامة والخاصة وتدوير الأموال داخل البلد مما يعود على الوطن بالخير والنماء؛ والأصل في المعاملات الإباحة وتلك الهدايا تعتبر رمزية في الغالب؛ فهي غير مؤثرة بالنسبة لمستخدمي المحافظ الرقمية وهناك من العملاء من لا يهتم بها.

المبحث الثالث: تطبيق على بعض الفتاوى و قرارات اللجان الشرعية بشأن المحافظ الرقمية في المملكة العربية السعودية

في السنتين الأخيرتين -خاصة ٢٠٢١- رخص البنك المركزي السعودي -ويمكن مراجعة موقعه الرسمي في ذلك- لمجموعة تطبيقات أو مواقع تهتم بالمحافظ الرقمية؛ وقد انحصرت تلك التطبيقات أو المواقع فيما يلي: شركة المدفوعات الرقمية السعودية، شركة هلا، شركة المدفوعات الرقمية للتقنية المالية (لووب)، شركة التقنية المالية السعودية (الانماء باي)، شركة جيديا للتقنية، شركة البرامج المتألقة، شركة تاب المالية، شركة مدفوعات شور لتقنية المعلومات، شركة نون للمدفوعات الرقمية (نون)، شركة الفضاء القمرية المالية (سكاي باند)، شركة اللون الرقمي لتقنية المعلومات (فوديكس)، شركة الحلول الرقمية العالمية المالية، شركة عزم التقنية المالية. وفي هذا المبحث سنستعرض أهم قرارات اللجان الشرعية بشأن تلك المحافظ الرقمية؛ حيث إنه ينبغي أن تلتزم شركات التقنية المالية المسؤولة عن تلك التطبيقات بما ورد في إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية، الصادرة من البنك المركزي برقم الإصدار ١,٠ وتاريخ فبراير ٢٠٢٠. لذلك، سندرس هنا قرارا واحدا-حيث لا يوجد غيره- من قرارات اللجان الشرعية بينما سنحلل أيضا فتوى واحدة بشأن محفظة STC PAY كدراسة تطبيقية بشأن المحافظ الرقمية وحكمها في الفقه الإسلامي.

المطلب الأول: قرار اللجنة الشرعية بمصرف الإنماء بشأن محفظة الإنماء باي:

أجازت اللجنة الشرعية لمصرف الإنماء التعامل بالمحفظ الرقمية التابعة لنفس المصرف بالقرار (١٠١٨)، المؤرخ في ١٤٤٠\١٢\٠٣هـ - ٢٠١٩\٠٨\٠٤م، وموضوعه: "إجازة منتج "محفظة الإنماء الرقمية"، والوثائق المنظمة له"/ حيث نص القرار على مايلي:

...فإن الهيئة الشرعية لمصرف الإنماء ....بعد اطلاعها على مذكرة العرض المعدة من أمانتها بشأن ما ورد من شركة التقنية المالية السعودية؛ للنظر في منتج "محفظة الإنماء الرقمية"، وهي محفظة رقمية يستخدمها عملاء الشركة بصفتها وسيلة دفع للمشتريات أو عمليات التحويلات والتحكم في المدفوعات المالية وذلك بعد تغذيتها بالأموال من خلال الوسائل المتاحة لذلك. ويتم تنفيذ هذا المنتج من خلال ما يأتي:

١. "اتفاقية محفظة الإنماء الرقمية للتاجر"، وهي اتفاقية تنظم تقديم الشركة محفظة تمكن التاجر من قبول دفع عملائه من خلالها إلكترونياً مقابل رسوم تستوفيها الشركة من التاجر.
٢. "شروط وأحكام فتح علاقة مع شركة التقنية المالية السعودية"، وهي اتفاقية مستفادة من "اتفاقية فتح علاقة مع مصرف الإنماء" المجازة بالقرار (٩٦٨)؛ بحيث يُوافق العميل على هذه الشروط والأحكام إلكترونياً عند

طلبه الحصول على "محفظة الإنماء الرقمية" واستخدامها.

وبعد الاطلاع على القرار (٠٢) المؤرخ في ١٤٣٠\٠٤\٠٩هـ - ٢٠٠٩\٠٤\٠٦م، وموضوعه: "الأحكام والضوابط الشرعية للحسابات الجارية"، والقرار (١٦) المؤرخ في ١٤٣٠\٠٤\٠٩هـ - ٢٠٠٩\٠٤\٠٦م، وموضوعه: "الأحكام والضوابط الشرعية للتحويلات المصرفية"، والقرار (٢٣٦) المؤرخ في ١٤٣١\١١\١٠هـ - ٢٠١٠\١٠\٠٥م، وموضوعه: "خدمة نقاط البيع"، والقرار (٨٥٦) المؤرخ في ١٤٣٩\٠٣\٢٥هـ - ٢٠١٧\١٢\١٣م، وموضوعه: "إجازة اتفاقية بوابة المدفوعات الإلكترونية"، والقرار (٩٦٨) المؤرخ في ١٤٤٠\٠٧\٠٥هـ - ٢٠١٩\٠٣\١٢م، وموضوعه: "إجازة "اتفاقية علاقة مع مصرف الإنماء (الحساب المشترك)"، وتعديل "اتفاقية فتح علاقة حساب مع مصرف الإنماء" المجازة بالقرار (٨٦٦)". وبعد الدراسة والنظر والمناقشة قررت الهيئة ما يأتي:

أولا: يجوز للشركة أن تقدم لعملائها منتج "محفظة الإنماء الرقمية" وفق الوصف المذكور في مقدمة القرار، وتعد المبالغ المودعة في محافظ عملاء الشركة الرقمية دينا في ذمة الشركة يعامل معاملة الحسابات الجارية.

ثانياً: إجازة "اتفاقية محفظة الإنماء الرقمية للتاجر"، و"شروط وأحكام فتح علاقة مع شركة التقنية المالية السعودية" بالصيغة المرفقة بالقرار الموقعة من الهيئة. [مرفق ١\ "اتفاقية محفظة الإنماء الرقمية للتاجر"، مرفق ٢\ "شروط وأحكام فتح علاقة مع شركة التقنية المالية السعودية"].

ثالثاً: على المصرف أن يلتزم عند تنفيذه هذا التعامل بالضوابط الواردة في القرار (٠٢) والقرار (١٦)، والضابط الوارد في البند "أولا" من القرار (٢٣٦)، وفي أي قرار لاحق بهذا الشأن. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.".

وبالرجوع للضوابط المذكورة في القرارات (٠٢)، (١٦)، والضابط الوارد في البند "أولا" من القرار (٢٣٦)، يجد الباحث بأنها ضوابط تتعلق بالأحكام الشرعية للحسابات الجارية -وهي كثيرة- أوالتحويلات المصرفية؛ حيث اطلعت اللجنة الشرعية للإنماء في حينه على عدد من فتاوى وقرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية ذات الصلة، ومنها: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ذو الرقم (٨٤ [٩\١]والتاريخ ١٤١٥\١١\٠٦هـ - ١٩٩٥\٠٤\٠٦م، والمعيار الشرعي ذو الرقم (٧) الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وموضوعه "الحوالة". وبعد الدراسة والنظر قررت الهيئة ما يأتي: أولاً: إجازة التعامل بالتحويلات وفق الأحكام والضوابط الشرعية الآتية:

١. يجوز للمصرف تقديم خدمات التحويل فيما ليس بمحرم شرعًا.
٢. إذا كان إصدار التحويل بعملة أجنبية فهنا يجتمع الصرف والتحويل، وفي هذه الحال يجب البدء بإجراء المصارفة وفق الأحكام الشرعية للصرف، ويكون القبض حينئذ بالقيد المصرفي، أو بتسلم مستند الحوالة، أو بتسلم شيك مصرفي بالمبلغ.
٣. يجوز للمصرف شراء التحويلات التي يعيدها العملاء (استرداد التحويلات)، ويعد ذلك مصارفة تراعى فيها الأحكام الشرعية للصرف.
٤. يجوز للمصرف أخذ رسوم مقابل ما يقدمه من خدمات التحويل، وتعد تلك الرسوم أجرًا؛ لأنها في مقابل منفعة يقدمها المصرف

للعميل.

٥. للمصرف أن يتنازل للعميل عن رسوم خدمات التحويل كلها أو بعضها.

٦. إذا كان التحويل بالبطاقة الائتمانية للعميل، فيقتصر على رسم التحويل المعتاد ولا يزاد عليه إلا بمقدار التكلفة الفعلية المباشرة لخدمة التحويل بالبطاقة الائتمانية."أ.هـ.

المطلب الثاني: فتوى بشأن محفظة STC Pay:

أجاب عضو اللجنة الشرعية بمصرف الراجحي وعضو هيئة كبار العلماء -سابقا- أ.د سعد بن تركي الخثلان عن حكم التعامل بمحفظة STC Pay حيث كان السؤال والجواب ١٣-١٢-٢٠١٩م وأجاز الشيخ سعد الخثلان التعامل بالمحفظة المذكورة وعلل لذلك بأخذها أحكام الحسابات الجارية كما أجاز الهدايا منها إذا كانت في مقابل الشراء (أي استخدام الرصيد الذي في المحفظة- وليس في مقابل الإيداع. وبالإمكان الرجوع لهذا الجواب المسجل صوتيا عبر هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=MaNdvflNz-I

بينما أكدت اللجنة الشرعية لمصرف الراجحي في قرارها ذي الرقم ٣٥٥ بشأن توزيع بعض الهدايا العينية، مثل البشوت والساعات، على عملاء الحسابات الجارية، أو بطاقات الائتمان أو التسهيلات الائتمانية: "لا يجوز منح هدايا عينية، خاصة بأصحاب الحسابات الجارية، أو بعضهم؛ لأنها تدخل في الصور الممنوعة من صور القرض الذي جر نفعا"أ.هـ.

الخاتمة:

ناقش البحث مسألة معاصرة وهي: المحفظة الرقمية؛ حيث استعرض التعريف والمميزات والأحكام المتعلقة بها من تسوية للمدفوعات والمشتريات أو التحويل محليا أو دوليا. كما ناقش البحث مسائل الهدايا والعمولات والرسوم على المحفظة الرقمية. هذا، وقد تم تطبيق المنهج الاستقرائي والتحليلي والتطبيقي على بعض الفتاوى و قرارات اللجان الشرعية بشأن المحافظ الرقمية في المملكة العربية السعودية. استطاعت الدراسة بحث المحافظ الرقمية الموجودة في المملكة العربية السعودية والتطبيق عليها من حيث توصيفها في الشريعة الإسلامية وتأصيلها وبيان أحكامها. وتجدر الإشارة إلى أن البحث لم يجد إلا قراراً واحداً للجنة الشرعية لمصرف الإنماء وأيضا فتوى شرعية واحدة بشأن STC Pay مما يؤكد ويعزز أهمية دراسة الموضوع. يضاف لذلك: أن البحث لم يتطرق لأحكام العملات المشفرة حتى وإن كان لها ارتباط وثيق بالمحافظ الرقمية؛ حيث إن العملات الرقمية لا يمكن التداول فيها والإيداع والتحويل إلا من خلال محافظ رقمية وخلص البحث إلى النتائج المهمة التالية:

- جواز التعامل بالمحافظ الرقمية وأنها تأخذ حكم الحسابات الجارية عند الإيداع بها من عميل له حساب في الشركة أو البنك التابعة له تلك المحافظ الرقمية.
- أن الهدايا والمزايا جائزة إذا كانت في مقابل استخدام المحفظة (أي: ليس في مقابل الإيداع فقط).
- تناول البحث مسألة الرسوم والعمولات التي تأخذها المحافظ الرقمية من العملاء وأنها جائزة لأنها أجرة إما على وكالة أو على عمل تم استئجار المحفظة الرقمية لتقوم به نيابة عن العميل. والله أعلم.

ومن أبرز التوصيات التي يوصي بها الباحث ما يلي:

- إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية في مجال المصرفية الإسلامية والمحافظ الرقمية

على وجه الخصوص؛ حيث إن الدراسات الموجودة غير كافية إطلاقا؛ لأن الباحث لم يجد بحوثا أكاديمية في الموضوع في المملكة العربية السعودية ولا تطبيقية؛ بل لم يجد الباحث سوى كتابات صحفية هنا وهناك.

- تفعيل دور المحافظ الرقمية في خدمة المجتمع عن طريق التسهيل على الناس وحثهم على التحول التام للرقمنة والمحافظ الرقمية وهذا يسهل دور الجهات المختصة في ضبط الأمن والمتسترين كما يعود بالنفع العميم وتدوير الأموال داخل البلد. والله أعلم.

المراجع:

الفلو، معتصم، "الفنتك" يعزز انتشاره في السعودية عبر المحافظ النقدية نقلة غير مسبوقة في التعاملات المالية الصغيرة ومتناهية الصغر، "المجلة"، ٢٠١٩م، على الرابط:
https://arb.majalla.com/node/78296/%C2%AB%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86%D8%AA%D9%83%C2%BB-%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9

البنك المركزي السعودي، ٢٠٢١م
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/LicenseEntities/Pages/Licensed_Payment_Service_Providers_companies.aspx

نور، محمد. ٨ تريليونات سوق المحافظ الرقمية، "الوطن"، ٢٠٢٠، على الرابط:
https://www.alwatan.com.sa/article/١٠٥٦٧٣١

STC، 2020

الأزهري، محمد بن أحمد، معجم تهذيب اللغة، دار المعرفة، ٢٠٠١

المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٠١١

ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية، ٢٠١١

موقع سداد القطري، مقال بعنوان: محفظة النقود الإلكترونية، ماذا يجب أن تعرف عنها وما أهميتها، ٢٠١٩ على الرابط:
https://sadad.qa/money-electronic-wallet-what-you-should-know-about-it-and-why-its-important/

عطا الله، سعيد، ما هي المحفظة الإلكترونية. ٢٠٢٠ على الرابط:
https://www.arageek.com/l/%d9%85%d8%a7-%d9%87%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d9%81%d8%b8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9

(العمروسي، غادة علي، المحفظة الرقمية في ميزان الفقه الإسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمنهور، العدد الخامس، الجزء ٤، ٢٠٢٠)

(جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٩)

جريدة الوطن (٢٠٢٠)

السمرقندي، محمد بن أحمد، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م

عليش، محمد بن أحمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر ، بيروت.١٩٩٨

الشيرازي، إبراهيم بن علي. المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار المعرفة بيروت، د.ت

ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، المغني، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨

ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، دار الفكر – بيروت، د.ت

الطبري، عماد الدين بن محمد، أحكام القرآن،

المكتبة العلمية، بيروت، د.ت

مسلم، بن الحجاج، صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م.

ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع، المكتبة الازهرية للتراث، ٢٠١٤م

الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م

القرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م

المواق، محمد بن يوسف، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مطابع دار الشعب بالقاهرة، د.ت

العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م

الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م

السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط في الفقه الحنفي، د.ن.ط

الخرشي، محمد بن عبدالله، شرح الخرشي على مختصر خليل، دار الفكر، د.ط

الشافعي، محمد بن إدريس، الأم،دار المعرفة، بيروت. ١٩٩٥

المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف فى معرفه الراجح من الخلاف على مذهب الامام المبجل احمد بن حنبل، دار احياء التراث العربى، ١٩٨٦م.

ابن بطال، علي بن خلف، شرح ابن بطال على صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م

البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧

الشوكاني، محمد بن علي، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٣م

العظيم أبادي، شرف الحق محمد، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الفيحاء، ٢٠٠٩م

أبو البقاء، محمد بن موسى، النجم الوهاج في شرح المنهاج، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٤م

الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار ابن الجوزى، ٢٠١٢

ابن عابدين، محمد بن أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار، دار عالم الكتب، ٢٠١١م

ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الأوراق الثقافية، ٢٠١٤

البنك المركزي، إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية، الصادرة برقم الإصدار ١,٠ وتاريخ فبراير ٢٠٢٠

قرار اللجنة الشرعية بمصرف الإنماء بشأن محفظة الإنماء باي (١٠١٨)، المؤرخ في ٢٠١٩\٠٨\٠٤م، وموضوعه: "إجازة منتج "محفظة الإنماء الرقمية"، والوثائق المنظمة له".

فتوى بشأن محفظة STC Pay المؤرخ في ١٣-١٢-٢٠١٩م على هذا الرابط
https://www.youtube.com/watch?v=MaNdvflNz-I

المراجع الإنجليزية:

Kagan, 2021, Digital Wallet, https://www.investopedia.com/terms/d/digital-wallet.asp

wnyh. 2020 ʿLa al-Rābṭ:
Https://Www.arageek.com/L/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%Ad%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%Aa%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

(Ālʿmrwsy، Ghādh ʿLy، al-Mḥfẓh al-Rqmyh Fy Myzān al-Fqh al-Islāmy، Mjlh Klyh al-Drāsāt al-Islāmyh Wālʿrbyh Bd-mnhwr، al-ʿDd al-Khāms، al-Jzʾ 4، 2020)

(Jrydh al-Shrq al-ʾWsṭ، 2019)

Jrydh al-Wṭn (2020)

Ālsmrqndy، Mḥmd B. ʾḤmd، Thfh al-Fqhāʾ، Dār al-Ktb al-ʿLmyh، 1994M

ʿLysh، Mḥmd B. ʾḤmd، Mnḥ al-Jlyl Shrḥ Mkhtṣr Khlyl، Dār al-Fkr ، Byrwt.1998

Ālshyrāzy، Ibrāhym B. ʿLy. al-Mhdhb Fy Fqh al-Imām al-Shāfʿy، Dār al-Mʿrfh Byrwt، D.t

Ibn Qdāmh، ʿBdāllh B. ʾḤmd، al-Mghny، Mktbh al-Qāhrh، 1968

Ibn Ḥzm، ʿLy B. ʾḤmd، al-Mḥla Bālāthār، Dār al-Fkr – Byrwt، D.t

Ālṭbry، ʿMād al-Dyn B. Mḥmd، ʾḤkām Al-Qurān، al-Mktbh al-ʿLmyh، Byrwt، D.t

Mslm، B. al-Ḥjāj، Ṣḥyḥ Mslm، Byt al-ʾFkār al-Dwlyh، 1998M.

Ibn Ḥzm، ʿLy B. ʾḤmd، Mrātb al-Ijmāʿ، al-Mktbh al-Āzhryh Lltrāth، 2014M

Ālkāsāny، ʾBw Bkr B. Msʿwd، Bdāiʿ al-Ṣnāiʿ Fy Trtyb al-Shrāiʿ، Dār al-Ktb al-ʿLmyh، 2010M

Ālqrāfy، ʾḤmd B. Idrys، al-Dhkhyrh، Dār al-Ghrb al-Islāmy، 1994M

Go Cardless, 2020, What is an E-Wallet? https://gocardless.com/guides/posts/what-is-an-e-wallet/

رومنة المراجع العربية:

al-Flw، Mʿtṣm، «Ālfntk» Yʿzz Āntshārh Fy al-Sʿwdyh ʿBr al-Mḥāfẓ al-Nqdyh Nqlh Ghyr Msbwqh Fy al-Tʿāmlāt al-Mālyh al-Ṣghyrh Wmtnāhyh al-Ṣghr، "Ālmjlh"، 2019M، ʿLa al-Rābṭ:
Https://Arb.majalla.com/Node/78296/%C2%Ab%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86%D8%Aa%D9%83%C2%Bb-%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%A7%D9%86%D8%Aa%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%Af%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%Ad%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%Af%D9%8A%D8%A9

Ālb.k al-Mrkzy al-Sʿwdy، 2021M
Https://Www.sama.gov.sa/Ar-Sa/Licenseentities/Pages/Licensed_Payment_Service_Providers_Companies.aspx

Nwr، Mḥmd. 8 Trylywnāt Swq al-Mḥāfẓ al-Rqmyh، "Ālwṭn"، 2020، ʿLa al-Rābṭ: Https://Www.alwatan.com.sa/Article/1056731

Stc، 2020

Āl ʾzhry، Mḥmd B. ʾḤmd، Mʿjm Thdhyb al-Lghh، Dār al-Mʿrfh، 2001

Ālmʿjm al-Wsyṭ، Ibrāhym Mṣṭfa Wākhrwn، Mjmʿ al-Lghh al-ʿRbyh Bālqāhrh، 2011

Ibn Fārs، ʾḤmd B. Fārs، Mʿjm Mqāyys al-Lghh، Dār al-Ktb al-ʿLmyh, 2011

Mwqʿ Sdād al-Qṭry، Mqāl Bʿnwān: Mḥfẓh al-Nqwd al-Ilktrwnyh، Mādhā Yjb ʾN Tʿrf ʿNhā Wmā ʾHmythā، 2019 ʿLa al-Rābṭ: Https://Sadad.qa/Money-Electronic-Wallet-What-You-Should-Know-About-It-And-Why-Its-Important/

ʿṬā al-Lh، Sʿyd، Mā Hy al-Mḥfẓh al-Ilktr-

Whāj Fy Shrḥ al-Mnhāj، Dār al-Mnhāj، Jdh، 2004M

Ālṣnʿāny، Mḥmd B. Ismāʿyl، Sbl al-Slām Shrḥ Blwgh al-Mrām، Dār Ibn al-Jwza، 2012

Ibn ʿĀbdyn، Mḥmd B. ʾMyn، Ḥāshyh Rd al-Mḥtār ʿLa al-Dr al-Mkhtār Shrḥ Tnwyr al-Ābṣār، Dār ʿĀlm al-Ktb, 2011M

Ibn Rshd، Mḥmd B. ʾḤmd، Bdāyh al-Mjthd Wnhāyh al-Mqtṣd، Dār al-ʾWrāq al-Thqāfyh، 2014

Ālb.k al-Mrkzy، Iṭār al-Ḥwkmh al-Shrʿyh Llmṣārf Wālb.wk al-Mḥlyh al-ʿĀmlh Fy al-Mmlkh al-ʿRbyh al-Sʿwdyh، al-Ṣādrh Brqm al-Iṣdār 1.0 Wtārykh Fbrāyr 2020

Qrār al-Ljnh al-Shrʿyh Bmṣrf al-Inmāʾ Bshʾn Mḥfẓh al-Inmāʾ Bāy (1018)، al-Murkh Fy 04\08\2019M، Wmwḍʿh: "Ijāzh Mntj "Mḥfẓh al-Inmāʾ al-Rqmyh"، Wālwthāiq al-Mnẓmh Lh".

Qrār al-Ljnh al-Shrʿyh Bmṣrf al-Rājḥy Bshʾn Mḥfẓh Stc Pay al-Murkh Fy 13-12-2019M ʿLa Hdhā al-Rābṭ

Https://Www.youtube.com/Watch?V=Mandvflnz-I

Ālmwāq، Mḥmd B. Ywsf، al-Tāj Wālik-lyl Lmkhtṣr Khlyl، Dār al-Ktb al-ʿLmyh، 1994

Ālbkhāry، Mḥmd B. Ismāʿyl، Ṣḥyḥ al-Bkhāry، Mṭābʿ Dār al-Shʿb Bālqāhrh، D.t

Ālʿyny، Mḥmwd B. ʾḤmd، ʿMdh al-Qāry Shrḥ Ṣḥyḥ al-Bkhāry، Dār al-Fkr Llṭbāʿh Wālnshr Wāltwzyʿ، 2002M

Ālzylʿy، ʿThmān B. ʿLy، Tbyyn al-Ḥqāiq Shrḥ Knz al-Dqāiq، Dār al-Ktb al-ʿLmyh، 2010M

Ālsrkhsy، Mḥmd B. ʾḤmd، al-Mbswṭ Fy al-Fqh al-Ḥnfy، D.n.ṭ

Ālkhrshy، Mḥmd B. ʿBdāllh، Shrḥ al-Khrshy ʿLa Mkhtṣr Khlyl، Dār al-Fkr، D.ṭ

Ālshāfʿy، Mḥmd B. Idrys، al-ʾM،Dār al-Mʿrfh، Byrwt. 1995

Ālmrdāwy، ʿLy B. Slymān، al-Inṣāf Fa Mʿrfh al-Rājḥ Mn al-Khlāf ʿLa Mdhhb al-Āmām al-Mbjl Āḥmd B. Ḥnbl، Dār Āḥyāʾ al-Trāth al-ʿRba، 1986M.

Ibn Bṭāl، ʿLy B. Khlf، Shrḥ Ibn Bṭāl ʿLa Ṣḥyḥ al-Bkhāry، Dār al-Ktb al-ʿLmyh، 2003M

Ālbhwty، Mnṣwr B. Ywns، Kshāf al-Qnāʿ ʿN Mtn al-Iqnāʿ، Dār al-Ktb al-ʿLmyh، 1997

Ālshwkāny، Mḥmd B. ʿLy، al-Syl al-Jrār al-Mtdfq ʿLa Ḥdāiq al-ʾZhār، al-Mjls al-ʾ-La Llshuwn al-Islāmyh، 1993M

Ālʿẓym ʾBādy، Shrf al-Ḥq Mḥmd، ʿWn al-Mʿbwd Shrḥ Snn ʾBy Dāwd، Dār al-Fyḥāʾ، 2009M

ʾBw al-Bqāʾ، Mḥmd B. Mwsa، al-Njm al-